

(بالتحالف مع الحزب الليبرالي) اعطاء رأي حول الموضوع في اجتماعه الاخير في ١٢/٢/١٩٨١، فيما اعلن رئيس مجلس ادارة الشركة المنتجة لذلك النوع من الدبابات، ان الموضوع يدور الآن حول طراز الدبابة التي ستزود بها السعودية (ليويارد ١ أو ٢). ومع ان اسحاق شامير وزير خارجية اسرائيل ألمح إلى تأثير هذه الصفقة على مستقبل العلاقات الالمانية - الاسرائيلية، إلا ان مستشار ألمانيا الغربية هيلموت شميت اوضح رأيه بصورة غير مباشرة حين أشار باعتدال السياسة الخارجية للمملكة.

وعلى هامش هذا التسارع في تسليح دول المنطقة، يبدو ان المضاعفات التي رافقت حرب الخليج، خلقت جوا ملائما لكل الاطراف المشجعة والمستفيدة من هذا السياق. لقد غدا واضحا ان برنامج ادارة ريفان يسعى إلى جعل الوجود العسكري في منطقة الخليج قاعدة غير مرهونة بهذا الحدث الطارئ أو ذلك. وفيما تشعر دول الخليج بالقلق من جراء هذا الوجود، فهي غير قادرة على تأييد مبدأ الرئيس السوفياتي بريجنيف، لاسباب سياسية معروفة. لذا، نجل ما تستطيع القيام به هو المزيد من التسلح لكي تبين انها قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها، ذلك انه من المفارقة الحديث عن كون مصدر التهديد اميركيا وغربا، في الوقت الذي تقوم فيه الاساطيل الاميركية والغربية بحماية المنطقة من التهديد.

ومع ان تعديلات جديدة لم تظهر بعد على برنامج ريفان الخليجي، بالقياس إلى برنامج سلفه، إلا ان منطقة الخليج والبحر الاحمر ستكون واحدة من ابرز ما سيركز عليه ريفان. (المغارذيان، ١٢/٢٧/١٩٨٠، لوموند، ١٢/٢٨/١٩٨٠). وتتركز استراتيجية ريفان على دفع الدول الاعضاء في حلف الاطلسي إلى المساهمة بشكل اكثر مباشرة بقوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والتلويح بان امتناع هذه الدول عن حماية مصادر نفطها سيقلد الولايات المتحدة إلى التخفيف من التزاماتها العسكرية في أوروبا. وهو ما اشار له الكسندر هيغ في حديثه لمصحفة الفيغارو الفرنسية (١٢/٢١/١٩٨١)، الداعي إلى زيادة القوة العسكرية في المنطقة.

وفي هذا السياق يأتي الاعلان، لأول مرة، عن قيام القوات الاميركية بمفاوضات عسكرية في عمان في منتصف شهر شباط (فبراير)، في الوقت الذي وافقت فيه شركة بريطانية على تقديم معدات بحرية تعزز اسطول عمان بما قيمته ٤٥ مليون جنيه استرليني.

وعلى هامش هذا كله، يمكن ان نجد الصلة بين هذا التوجه المتسارع في منطقة الخليج، وبين الاعلان، في الوقت نفسه، عن تزويد الصومال بأسلحة اميركية، ووصول الدفعة الأولى من المساعدات العسكرية الاميركية لمصر، التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٠,٥ مليار دولار. (اسوشيتد برس، ١٢/٧/١٩٨١).

علي خالد